أثر مفهوم الوجود في تعدد الأوجه الاعرابية

م.م. كاظم جبار علك

أ.د. علي جاسب عبدالله

جامعة البصرة ــ كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة ــ قسم اللغة العربيَّة

ملخص البحث:

انطلق البحث من فكرة رصد أثر مفهوم الوجودين الخارجيّ والذهنيّ وقوانينهما في تعدد الأوجه الإعرابيّة للفظ الواحد في سياق لغوي واحد في أبواب نحوية مختلفة ؛ ليكشف عن تصوير العلاقة بين مفهوم الوجود ونمطيّة التفكير النحويّ ، فهذا التأثير يكشف عن تمركز هذا المفهوم في الأنساق المعرفيّة المضمرة في بنية العقل النحويّ ويعرّف مقدار توجيهه في أحكام التعدد الإعرابي.

الكلمات المفتاحيّة: مفهوم الوجود الخارجيّ، مفهوم الوجود الذهنيّ ،أثر ،العقل النحويّ ، تعدد الأوجه الإعرابيّة.

The Effect of the Concept of Existence on the Multi-Parsing Aspects

Assist. Lecturer. Khadhim Jabbar Alag
Prof. Dr. Ali Jassib Abdulla
Dept. of Arabic Language, College of Education for Human Sciences,
University of Basrah

Abstract:

This research started from the idea of observing the impact of the concept of the external and mental existence and their laws on the multi-parsing aspects of the same word in one linguistic context in different grammatical chapters to reveal the depiction of the relationship between the concept of existence and the modularity of grammatical thinking. This influence reveals the concentration of this concept in the cognitive patterns implicit in the environment of the grammatical mind and knows the extent of its direction in the provisions of the plurality of Arabic.

Key words: the concept of the external existence, the concept of mental existence, effect , grammatical mind, multi-parsing aspects .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وآله الطيبين الطاهرين .

فكرة البحث دراسة استكشافية للأنساق المعرفية المضمرة في بنية العقل النحوي وطرائق تفكيره من خلال تسليط الضوء على أثر مفهوم الوجودين الخارجي والذهنيّ في تعدد الأوجه الإعرابيّة ، وستكون الانطلاقة العلميّة لهذا المبحث من تشخيص الأوجه الإعرابية للفظة الواحدة في داخل سياق لغوي واحد التي تجذرت حقيقتها التأصيلية بلحاظ مفردات مفهوم الوجودين الخارجي والذهني وقوانينهما مع كشف تحليل المرجعيات المعرفيّة الموجّهة لهذا التعدد الاعرابي.

التمهيد:

لم تُعد مسارات التفكير النحويّ منحصرة في بيان حدود الحكم النحويّ للاسم بمعرفة حالته الإعرابيّة بدلالة القرائن المصاحبة لتحديد معناه الوظيفي في الجملة، والذي يمثّل نمطاً في بيان دلالة الاسم على معنى واحد، وإنّما توزعت على مجالات أخرى في تقصّي المعاني، وذلك بالبحث عن وجوه محتملة في اللفظ الواحد يُعبّر فيها كل وجه من الاعراب عن معنىً على الرغم من احتفاظها بترتيبها في الجملة أو العبارة [١] . وهذا التعدد في وجوه الاعراب التي تحتملها التراكيب قد تكون مرجعيّته المعنى المستند على معطيات العالم الخارجي وقوانينه ، أو على الوجود الذهنيّ واعتباراته ، إذ ينكشف عن كل وجه إعرابي معنى مخصوص لا يؤديه وجه اخر [٢] ، فيكون "جواز اكثر من وجه تعبيري ليس معناه أنّ هذه الاوجه ذات دلالة معنويّة واحدة، وأن لك الحقّ أن تستعمل أيّها تشاء، كما تشاء، وإنّما لكل وجه دلالته فإن أردت معنىً ما، لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤديه ولا يمكن أنّ يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحداً إلّا إذا كان لغة" [٣] .

أو قد تكون أسبابه الأخرى الاختلاف في تقدير المحذوف أو غياب نغمة الكلام أو فقدان العلامة الإعرابية أو بسبب القول بالإعراب المحليّ أو اشتراك اكثر من معنى نحوي في علامة واحدة [٤] .

١- باب المبتدأ والخبر :

كانت لباب (المبتدأ والخبر) حصةٌ من تعدد الأوجه الإعرابيّة للفظ الواحد التي أثرت في انتاجها معطيات مفهوم الوجودين الخارجي والذهني، وقوانينهما، ما تمثّل بطبيعة العلاقة بين المبتدأ والخبر، وأن خاصيّة التعدد الأعرابي منظور إليها من خلال حيثيات الوصف الواقعي للخبر، "فأما الرفع فقولك: هذا الرجل منطلق، هذا: مبتدأ، والرجل صفته، وليس على معهودٍ، ومنطلق: خبره. وهذا مع الاسم بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: هذا منطلق. وأما النصب فقولك: هذا الرجلُ منطلقاً. جعلت الرجل مبنياً على هذا، وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبدُ الله منطلقاً، والرجل هاهنا معهود، وإنّما يريد في هذا الموضع أن تذكّر المُخاطَب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يذكّره بأحد، إنّما أشار فقال: هذا منطلق" [٥] ، فمسوّغ رفع الخبر كون الرجل غير معهود في الذهن بين المتكلّم والمُخاطَب، وكأنّ (الرجل) صفة لهذا الذي أخبر عنه بالانطلاق، وإمّا مسوّغ نصب الخبر بوصف (الرجل) معهوداً ومعروفاً بين المتكلّم والمُخاطَب، والعهد هو تخاطر ذهنيّ لمعلومة مشتركة بين المتكلّم والمُخاطَب ، وإنّ المتكلّم يريد أن يخبر عن حاله، بأنّه منطلق.

ومن مظاهر التعدد الإعرابي الأخرى : ما تجلّى في أسلوب الإخبار عن الاسم الموصوف بظرف متقدّم عليه، كما في قول: في الدار زيدٌ قائم، وعندك عمرو مقيمٌ، "فلك في الظرف وجهان: أحدهما: أن تجعله خبراً للاسم وتنصب الصفة على، فتقول: في الدار زيدٌ قائماً، وعندك عمروٌ مقيماً ... والوجه الآخر: أن تعجل خبر الاسم الصفة وترفعها، وتجعل العامل في الظرف الصفة، كقولك: عندك عمرو مقيم" [٦] ، فملاك التعدد الإعرابي للكلمة الواصفة للمبتدأ خصوصية الاسم الموصوف، فإذا كان معهوداً ذهنيّاً بين المتكلم والمُخاطَب كان الوصف إخباراً عن حاله، ومن ثُمّ نصبه، نحو: في الدار زيدٌ قائماً، وإنّ كان غير معهود و وغير معروف بين المُتخاطِبين، كان الوصف إخباراً ابتدائياً عنه، ومن ثّم رفعه كخبر لهذا الاسم الموصوف، نحو: عندك عمرو مقيمٌ.

ومن مظاهر التعدد الإعرابي الأخرى : ما توفر في ظرف الزمان إذا أُخبر به عن اسم معنى، فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثر وكان الزمان نكرة، كان الغالب هو الرفع، نحو: الصوم يوم، والسير شهر، إذا كان السير في اكثر، لأنه باستغراقه إياه كأنّه هو، ولاسيّما مع التنكير المناسب للخبريّة، ولم يكن الرفع غالباً بين النصب حكمه إن كان الزمان معرفةً، نحو: الصوم يوم الجمعة [٧] ، فالرفع أساسه استيعاب الحدث الخارجي لأغلب مفاصل الزمان وأجزائه مع لحاظ خصوصية تنكر الزمان وإبهامه، نحو: السفر يوم أو شهر أو سنة، فتنكير الزمان ، المتمثل بيوم، أو شهر أو سنة ، و استمرار الحدث على طول تلك المدة الزمنيّة المفترضة جعلت من معنى السفر كأنّه الزمان نفسه ، وصارا كالذات الواحدة التي يخبر عنها بأحد صفاتها ، فيكون الزمان كالصفة خبراً للحدث أو المعنى و حكمه الرفع ، وأمّا النصب فملاكه

تخصيص الزمان وتعريفه.، نحو: السفر يوم الخميس ، فتعريف الزمان و تحديده بيوم الخميس هو المسوّغ لنصب هذا الزمان .

ومن صور التعدد الإعرابي الاخرى : ما تمظهر في مسألة الأخبار بالظرف الزماني وخصوصيّة الأخبار عنه بزمان مخصوص، فاذا وقع هذا الظرف الزماني "خبراً لزمان غير أيام الاسبوع، وهو على قدر المبتدأ، فالرفع فقط، تقول: زمان خروجك الساعة، وإن كان أعمّ جاز الرفع والنصب، تقول: زمان خروجك يوم الجمعة، فيوم الجمعة بالنصب حقيقة" [٨] ، فمرجعية الرفع مستندة على كون الزمان –الذي يّعد من مظاهر الوجود الخارجيّ –المُخبر عنه زماناً مخصوصاً غير المحدد بأيام الاسبوع، نحو: زمان سفرك اللحظة ، فالساعة واللحظة أزمان ولكنّها من أيام الأسبوع المعروفة ، ولذلك وجب رفع مثل هذه الأخبار، في حين كانت مرجعية التعدد في الأوجه الاعرابيّة رفعاً ونصباً مرتبطة بهَويّة الزمان النوعيّة التي يُشترط فيها أن تكون من أيام الاسبوع المعروفة، نحو: سفرك يوم الخميس، فالخميس من أيام الأسبوع المعروفة ، ولذلك جاز الرفع والنصب في مثل هذه الأخبار.

ومن تمثلات التعدد الأعرابي الأخرى : ما جاء في دلالة العموم والخصوص للاسم الذي بعده فعل طلب في قوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ [النور:٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا ﴾ [المائدة: ٣٨]، إذ يكون المعيار في توجيه التعدد الاعرابي ودلالاته هو خصوصيّة الاسم الواقع بعده الفعل بين أن يكون مقصوداً به الخصوص فيختار به النصب، أو مُقصوداً به العموم فيختار فيه الرفع [١] ، فمحددات رفع الاسم ونصبه طبيعة الاسم، الواقع بعده فعل فاذا كان المقصود من الزاني والسارق أشخاصاً معينيّن في الخارج فالحكم يكون النصب ، و إذا المراد عموم من تصدر منه هذه المعاصي فيكون الاسم مرفوعاً .

٢-باب الحروف المُشبَّهة بليس:

تجلّت صورة للتعدد الإعرابي في باب (الحروف المُشبَّهة بليس) تمظهرت في التركيب اللغوي لـــــ (ما) النافية المعطوفة على (لا) النافية، إذ تعددت الأوجه الاعرابيّة لصفة الاسم المنفي بـــــــــ(لا) حسب زمان التحقق في الواقع الخارجيّ للصفات في الذوات المتعاطفة، فتقول: "ما كان زيد قائماً، ولا عمرو قاعداً أو قاعدٌ، فإذا نصبت فالقيام والقعود منفياً في الماضي، وإذا رفعت فالقيام منتفٍ في الماضي، والقعود في الحال" [٩] ، فنصب كلمة (قاعد) مستند إلى الاتحاد الزماني في نفي وقوع القيام والقعود في الماضي، لكل من زيد وعمرو، وإمّا رفعها فمحكوم بافتراق نفي زمان وقوع حدثي القيام والقعود، إذ يكون القيام منفياً عن زيد في الزمن الماضي، والقعود منفياً عن عمرو في الزمن الحالي.

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٦٨١/٤ ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:٣١٧/٦.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد (أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

٣-باب (لا)التي تنفي الجنس :

حضرت صورة للتعدد في الأوجه الإعرابيّة في باب (لا التي تنفي الجنس)، إذ تمثّل الاسم الذي يأتي بعدها ، فقد يكون منصوباً، وقد يكون مرفوعاً، نحو "رجلٌ قائماً، فإنّها ليست نصّاً في نفي الجنس، إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فبتقدير إرادة نفس الجنس لا يجوز: لا رجلٌ قائماً بل رجلان، وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز: لا رجلٌ قائماً بل رجلان" [١٠] فمحددات هذا التعدد الاعرابي لكلمة (رجل) تعتمد على خصوصيّة الاسم المنفي بـــــ (لا) فإن كان يشمل جنس الرجال كُلّه، ويجيء ظاهراً في الاستغراق العمومي، وينفي القيام عنهم جمعياً، فالحكم الاعرابي لكلمة (رجل) النصب، نحو: لا رجلَ في البيت ، وإن كان الاسم المنفي بـــــــ (لا) مقصوداً به الواحد من جنس الرجال لا عمومهم، بنفي القيام عن واحد منهم لا جمعيهم ، نحو: لا رجلٌ في البيت ، فالحكم الاعرابي لكلمة الرجل الرفع.

٤-باب ظنّ وأخواتها :

تمثّلت بعض صور مظاهر التعدد بالأوجه الإعرابيّة في باب (ظنّ وأخواتها) ، منها ما تمثّل بحقيقة إعراب جملة (بعضه فوق بعض) في عبارة (رأيت متاعك بعضه فوق بعض) ، إذ تعدد وصفها الاعرابي بناء على حقيقة الرؤية ونوعيّتها، فاذا "تقول: رأيت متاعك بعضه فوق، إذا جعلت (فوق) في موضع الاسم المبني على المبتدأ، وجعلت الأوّل مبتدأ، كأنّك قلت: رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض. فالرؤية ها هنا تكون من رؤية القلب، ورؤية العين، فاذا كانت من رؤية القلب، فالجملة في موضع المفعول الثاني، وإذا كانت من رؤية العين فالجملة في موضع الحال" [١١] ، فحقيقة الرؤية في :(رأيتُ متاعك بعضه فوق بعض)،إذا كانت متقوّمة بالتصوّر الذهنيّ والاعتقاد المعنويّ، فجملة(بعضه فوق بعض) تُعرب مفعولاً به ثانياً، وإذا كانت الرؤية متقوّمة ومُنجَزة بالأداة الحسيّة البصريّة الماديّة لا بالإدراك الذهنيّ، فالجملة تُعرب حالاً.

ومن مظاهر التعدد في الأوجه الاعرابية الأخرى: ما تجلّى في جملة :(بعضه مرفوعاً) بأوجه إعرابيّة مختلفة في عبارة : (جعلت متاعك بعضه مرفوعاً وبعضه مطروحاً)، إذ يحتمل أن يكون (جعل) "بمعنى (صيّر)، فيكون مفعولا ثانياً، فلا يكون الرفع إذا بنيت الكلام على البعض، ويحتمل أن يكون بمعنى (علمت) فيكون الرفع والنصب إذا بنيت على البعض أيضاً" [١٢] ، فمحددات التعدد الاعرابي وأُسسه تمظهرات التأويل الدلاليّ للفعل (جعلت)، فإن كان بمعنى التصيّر والتحوّل الذي ترافقه أحداث خارجيّة محسوسة ظاهرة للعيان التي تعني تحوّل الشيء من حالة الى أخرى كتحوّل الماء الى ثلج ، فجملة(بعضه مرفوعاً) تُعرب مفعولاً به ثانياً، وإن كان تأويل (جعلت) و دلالتها بمعنى (العلم) الذي يتعلّق بالفهم الذهنيّ والتصوّر العقليّ كالشك والتوهّم واليقين، فجملة (بعضه مرفوعاً) تُعرب بدلاً.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد (أ) - المجلد ٤٨ - آذار لسنة ٢٠٢٣

٥-باب النائب الفاعل :

تمظهر التعدد في الأوجه الإعرابيّة في باب (نائب الفاعل) في تركيب إقامة (الجار والمجرور) ليكون نائباً للفاعل مقام الفاعل بعد الظرف المكاني لعلم المُخاطَب به، إذ يُحتمل في إعراب ما يوصف به حدث هذا التركيب، النصب والرفع بناءً على خصوصيّة هذا الوصف وكيفيّته، فاذا "قلت: سير بزيد سيراً، فالوجه النصب في (سير) لأنّك لم تفد بقولك (سيراً) شيئاً لم يكن في (سير) اكثر من التوكيد، فإن وصفته فقلت: شديداً أو هيّناً، فالوجه الرفع لأنّك لما نعته قربته من الأسماء وحدثت فيه فائدة لم تكن في سير" [١٣] ، فالنصب متقوّم بكون كلمة (سيراً) لم تزد شيئاً على نوعيّة حدث السير غير فائدة تقويته وتأكيده نتيجة الاشتراك المضموني بينهما، وإمّا الرفع فمرجعه الوصف المُعطى لكلمة (سيراً) الذي أفاد إضافة توضيحيّة لم تكن في الكلمة نفسها، ومن ثم قربها من أسماء المعاني الذهنيّة المتقومّة بغيرها كالضرب المتقوم بزيد ، نحو: زيد ضارب ، الى أسماء الأعيان الخارجيّة التي تكون متقوّمة بنفسها لا بغيرها، كزيد وعمرو فإنّها حاضرة بنفسها.

٦-باب المفعول فيه :

حضرت جملة من مظاهر التعدد الإعرابي في باب (المفعول فيه)، منها ما تمثّل بحقيقة ظرف الزمان (اليوم) الذي احتمل وصفه الإعرابي النصب والرفع بناءً على حيثيات العلاقة المُتصوَّرة مع ظرف الزمان (الشهر) في عبارة "اليومُ رأس الشهر، واليومَ رأس الشهر، أمّا النصب فكأنك قلت: اليوم ابتداء الشهر، وأمّا الرفع فكأنّك قلت: اليوم أوّل الشهر، فتجعل اليوم هو الأول. وإذا نصبت فالثاني غير الأوّل" [١٤]، فملاك النصب كون هذا اليوم المخصوص هو ابتداء الشهر، وليس بالضرورة أن يكون يومه الأوّل، فالاختلاف الزماني بين هذا اليوم المقصود في العبارة وبين أوّل الشهر أساس النصب ومسوّغه، وأمّا الرفع فأساسه الاتحاد الخارجيّ في المصداق بين هوية هذا المخصوص في العبارة ،واليوم الأوّل من الشهر، إذ يكون ذاك اليوم عين اليوم الأوّل من الشهر.

ومن تجلّيات التعدد الإعرابي الأخرى : ما تُصوِّر في الأوجه الإعرابية لنوعي (ظرف المكان) المبهم والمختص، إذ انفرد كل نوع بوصف إعرابي خاص به، يختلف عن الآخر، فالظرف المكاني المبهم الذي يُقصد به ما ليس له جهات تحصره، ولا أقطار تحيط به كالجهات الست مثل فوق، وتحت، ويمين وشمال وخلف وامام، فإن مثل هذا الظرف يكون قابلاً للنصب، وإمّا الظرف المكاني المختص الذي له جهات تحويه وتحدّه ويكون واضح المعالم مثل: قصدتُ في البيت، وصليتُ في المسجد، وقمت في السوق، وأقمتُ في غرناطة، فإنّ مثل هذا الظرف غير قابل للنصب على الظرفية بل يكون مجروراً [١٥] ، فالأساس المعرفيّ المسوّغ لنصب الظرف المكاني كان متقوّماً بحيثية كونه مبهماً غير واضح المعالم والاقطار في لحاظ واقعه المُشخَّص خارجياً، مثل : فوق و تحت وأمام وخلف، وإمّا حكمه الاعرابي بالجر فكان مستنداً إلى معالم في تشخّصه في الواقع الخارجيّ مكاناً محدداً واضح الأقطار والجهات، مختصاً بنقاط تحصره وتبيّنه، مثل البيت والمسجد والمدرسة، فهذه الأماكن واضحة المعالم ، مبيّنة الحدود والأقطار.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١(أ) - المجلد ٤٨ - آذار لسنة ٢٠٢٣

٧-باب المفعول معه :

جاءت ظاهرة التعدد في الأوجه الإعرابيّة في (باب المفعول معه) متجلّية في جملة:(سارَ زيد وعمرو) ، إذ يحتمِل ما بعد (الواو) الرفع بناءً على العطف والتشريك، والنصب على المفعولية وعدم التشريك[١٦]، إذ تكون مفردة (عمرو) قابلة للرفع والنصب، فالرفع أساسه صحّة عطف(عمرو) على (زيد) لاشتراكهما في المسير؛ لأنّ العطف لا يصحّ إلّا بالاشتراك ، وبما إنّ السير يصدر من زيد وعمرو معاً في الواقع الخارجيّ بحسب قابليتها التكوينيّة، لذلك جاز رفع عمرو عطفاً على زيد، والنصب مبنيٌّ على خصوصيّة (سير زيد) الذي كان وقوعه في الخارج بجانب (عمرو) ، وإنّ عمراً لم يشترك معه في السير، فيكون نصب عمرو مستند اً إلى المعية والمصاحبة.

٨-باب الاستثناء :

تمثل تعدد الأوجه الإعرابية بباب (الاستثناء) بالاسم الذي بعد الأداة (إلّا)، إذ يحتمل النصب على أنّه مستثنى أو الأتباع على البدليّة بناءً على طبيعة العلاقة بين المستثنى منه والمستثنى، فإن كان الاستثناء متصلاً بأن يكون المستثنى بعضاً ممّا قبله، جاز في الاسم نصبه على الاستثناء، وجاز اتباعه لما قبله في الاعراب، والمشهور أنّه بدلٌ من متبوعه، وذلك نحو: ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ، وإلّا زيداً، ولا يقم أحدٌ إلّا زيدٌ، وإلّا زيداً، وهل قام أحدٌ إلّا زيدٌ؟ وإلّا زيداً؟ وإن كان الاستثناء منقطعاً بأن لا يكون المستثنى بعضاً مما قبله تعيّن النصب عند مشهور النحاة، فتقول: ما قام القوم إلّا حماراً، ولا يجوز الأتباع [١٧] ، فمعيار التعدد الأعرابي في الاسم الذي بعد (إلّا) محكوم بكون المستثنى من المصاديق الحقيقيّة في العالم الخارجي للمستثنى منه، نحو: جاء الطلاب إلّا واحداً ، أو كون المستثنى من حقائق عالم الذهن التي ينتمي إليها المستثنى من ، نحو: درست أفكار الفيزياء إلّا فكرةً واحدةً، وإمّا الاقتصار على وجه النصب فأساسه التغاير الواقعي بين جنس المستثنى منه ومصداق المستثنى: خارجاً ، نحو: قرأتُ القصص إلّا روايةً ، أو ذهناً : قرأتُ أفكار الرياضيات إلّا فكرة الكيمياء.

٩-باب الحال :

حضرت بعض صور مظاهر التعدد في الأوجه الإعرابيّة في باب (الحال) ، منها ما تمثّل بانتصاب بعض الأعيان الخارجيّة التي تمتاز بخاصية التحوّل من شيء الى آخر على الحال، وعدم النصب على الحال في العين نفسها ، إذ تفتقد لهذه الخاصيّة في التحوّل والتبدّل الى شيء آخر ليس من طبيعتها، فعندما نقول: "هذا بسراً أطيب منه تمراً. فبسراً وتمراً إنتصبا على الحال، ومعنى الكلام: هذا إذا كان بسراً أطيب منه اذا كان رطباً. ولو قال: هذا بسرُ أطيب منه عنب لم يجز النصب في (البسر والعنب)، كما في (البسر والرطب) ؛ لأنّ البسر لا يتحوّل عنباً كما يقول يتحوّل رطباً" [١٨] فمسوغ النصب الخاصيّة التكوينيّة للبسر التي تتحولّ تحوّلاً طبيعيّاً الى رطب بحسب وجودها وخصائصها الخارجيّة، وإمّا مسوّغ الرفع من دون النصب على الحاليّة عدم توفّر هذه القابليّة للبسر إلى أن يتحول تحوّلاً طبيعيّاً الى عنب بحسب خصائص تكوينه ، إذ تسمح بتحوّله الى تمر لا عنب.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١(أ) - المجلد ٤٨ - آذار لسنة ٢٠٢٣

ومن مظاهر التعدد الإعرابي الأخرى : ما تمثّل بتصوير صفات الذات لحظة المرور عليها من حيث كونها هيأة حاليّة متغيرة طارئة عليها أو كونها صفةً متجذرة ومستقرة فيها، فعندما نقول: مررت به فاذا له صوتٌ صوتَ حمار، (فصوت) الثانية منصوبة على الحاليّة بوصف مرورك كان في حالة تصويت يشبه صوت الحمار لا أن الصوت صفة مستقرة فيه وثابتة في الواقع الخارجيّ، وعندما تقول: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتُ الحمار، فرفع (صوت) الثانية على النعت أو البدلية محكوماً بكونها صفة قد استقر فيه وتحققت فعلاً ، وليست تشبيهاً له وهو في حال تصويت [١٩] . ومثله قول: له علمٌ علم الفقهاء، فرفع (علم) الثانية بدلّ على أن الرجّل عالم وأن العلم تمكن واستقر فيه حقيقةً، وأمّا نصبها فيدلّ على الرجل في حال تعلّم وتفقه، وليست صفات يملكها، وخصالاً استملكها [٢٠] ، أيّ إنّه في مرحلة التعلّم و أنّ التعلّم لم يستقر ويتحقق فيه .

ومن مظاهر التعدد الإعرابي الأخرى للفظ الواحد الوارد في سياق لغوي، ما احتمل أن يكون هذا اللفظ حالاً لوضع معيّن، أو يكون مفعولاً مطلقاً لوضع معيّن آخر، فـــــ" أنّك اذا قلت مررتُ بهم جميعاً فله وجهان: أحدهما: أن تريد: مررتُ بهم وهم مجتمعون؛ كما قال الله ﷻ: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ ﴾ [القمر: ٤٤]، والآخر: أن تريد: (مررت بهم فجمعتهم بمروري، وإنْ كانوا متفرقين في مواضع، فإن أردت الوجه الأوّل فهو حال لا وجه له غيره. وإن أردت الوجه الثاني جاز أن يكون في موضع مصدرٍ بإضمار فعلٍ آخر، كأنّه قال: جمعتهم جمعاً في مروري" [٢١] ، فهذا التعدد في الأوجه الإعرابيّة محكوم بطريقة المرور وكيفيّة تحققها في الواقع الخارجيّ، فإن كان المرور عليهم وهم مجتمعون فعلاً، فجميعاً تُعرب (حالاً)، وإن رافقت عملية المرور اجراء جمع لهؤلاء، وكأنّهم غير مجتمعين قبل وقوع هذا المرور، فجميعاً تُعرب (مفعولاً مطلقاً).

١٠- باب التمييز :

تمثّلت بعض مظاهر تعدد الأوجه الاعرابيّة الأخرى للفظ الواحد في باب (التمييز) بحقيقة الاسم المضاف الى جنسه في باب الإضافة التي بمعنى (من)، "فهو أن تضيف الاسم الى جنسه، نحو قولك: ثوب خز، وباب حديد، تريد ثوباً من خزٍّ وباباً من حديد، فأضفت كل واحد منهما الى جنسه (الذي هو منه)، وإنّما حذفوا (من) هنا إستخفافاً، فلما حذفوها التقى الاسمان فخفض أحدهما الآخر إذ لم يكن الثاني خبراً عن الأول، ولا صفة له، ولو نصب على التمييز أو التمييز لجاز إذاً تنوين الأول نحو قولك: ثوبٌ خزاً" [٢٢]، فملاك الجر والنصب متقوّم بلحاظ مجيء الاسم الثاني المضاف إليه من المصاديق الخارجيّة للطبيعة المفهومية للاسم الأول، فالجر أساسه أن يأتي المضاف من جنس المضاف إليه بحسب واقعه ، نحو: خاتم ذهب ، وباب حديد، فالذهب بحسب واقعه يكون خبراً عن الخاتم وصفة له ، وكذلك الحديد بحسب واقعه يكون خبراً عن الباب وصفةً له ، والنصب أساسه مجيء المضاف ليس من صفات المضاف إليه بحسب واقعه ، نحو: الدرهم خمسون فلساً ، فالخمسون عدد ، والفلس مفهوم حسابي للنقود، فلا يمكن للفلس أن تكون خبراً لـــ(خمسون) ولا صفة له.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١(أ) - المجلد ٤٨ - آذار لسنة ٢٠٢٣

ومن مظاهر التعدد الإعرابي أيضاً: خصوصيّة التمييز الواقع بعد (أفعل التفضيل) من حيث صحة وقوعه فاعلاً بعد صياغة تركيّبة جديدة للجملة يكون فيها اسم التفضيل فعلاً له، ومن حيث عدم صحة وقوعه فاعلاً له، "فإن التمييز الواقع بعد اسم التفصيل إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه، وإنْ لم يكن كذلك وجب جرّه بالإضافة. وعلامة ما هو فاعل في المعنى: أن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل (أفعل التفضيل) فعلاً، نحو: أنت أعلى منزلاً، وأكثر مالاً، فـــ (منزلاً، وما لاً) يجب نصبهما؛ إذ يصحّ جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفصيل فعلاً، فتقول: أنت علا منزلُك، وكثُر مالك. ومثال ما ليس بفاعل في المعنى: زيد أفضل رجلٍ، وهند أفضل امرأة، فيجب جرُّه بالإضافة" [٢٣] ، فأساس النصب خصوصيّة التمييز الواقع بعد (اسم التفضيل) إذا امتاز بالقابلية الواقعية في الخارج بأنْ يكون فاعلاً مع لحاظ الانسجام مع حدثيّة (اسم التفضيل) المحوّلة الى صيغة فعليّة، فعدما نقول : أنت أعلى منزلاً ، و أكثر مالاً ، فإنّ المنزل والمال لهما من القابليّة بحسب طبيعتها في الواقع الخارجيّ أن يكونا فاعلين لفعل من صياغة اسم التفضيل، كما تقول: علا منزلك ، وكثر مالك، وأمّا الجر فأساسه عدم إمكانية أن يكون التمييز فاعلاً في المعنى ؛ لأنّ أفعل التفضيل بعضاً من جنس التمييز في واقعه الخارجيّ ، إذ أنّ زيد من جنس الرجال ، وهند من جنس النساء.

ومن تجليات التعدد الإعرابي أيضاً: ما تمثّل بحقيقة التمييز الدال على المساحة أو الكيل أو الوزن أو تمييز المفرد الدال على العدد، فإنّ "ما دل على مساحة أو كيل أو وزن فيجوز جر التمييز بعد هذه الاضافة إن لم يصف الى غيره، نحو: عندي شبُر أرضٍ، وقفيز بُرٍّ، ومَنوَا عسل وتمرٍ" [٢٤] ، فمسوغّ جر التمييز مجيئه من المعاني الدالة على المساحة أو الكيل أو الوزن أو المقادير التي تمتاز بحصص واقعية متعيّنة في العالم الخارجي، نحو: الأمتار و الأميال و الأشبار، وأما تمييز المفرد الدال على االعدد ، إذا "بيّن العدد فهو واجب الجر بالاضافة، أو واجب النصب على التمييز" [٢٥] فإمكانية تعدد الوجوه الإعرابيّة لتمييز المفرد مرتبطة بلحاظ مجيء ما تمييز إبهامه من الألفاظ الدّالة على العدد، نحو: عندي خمسة عشر كتاباً أو كتابٍ.

١١- باب اسم الفاعل :

تجلّت ظاهرة التعدد في الأوجه الإعرابية للفظ الواحد في باب (اسم الفاعل)، إذ كان تنّوع الزمان وتقسيماته المعروفة من ماضٍ وحاضر و مستقبل مظهراً للتعدد الإعرابي للكلمة التي تأتي بعد إسم الفاعل، فعندما "تقول: هذا ضاربٌ زيداً، إذا أردت (بضارب) ما أنت فيه أو المستقبل كمعنى الفعل المضارع له. فإذا قلت: هذا ضارب زيدٍ، تريد به معنى المضي فهو بمعنى: غلام زيد، وتقول: هذا ضارب زيدٍ أمس، وهما ضاربا زيدٍ، وهم ضاربوا زيد، وهن مضاربات أخيك. كُل ذلك إذا أردت به معنى المضي، لم يجز فيه إلّا هذا، يعني الاضافة والخفض" [٢٦] ، فإذا كان اسم الفاعل (ضارب) دالّاً على الزمن الحالي أو المستقبل، أيّ إنّ وقوع الضرب على زيد قد تحقق الآن أو يتحقق في المستقبل ، فحقُ (زيد) التي بعده النصب، وإن كان دالّاً على الزمن الماضي، أيّ أنّ وقوع الضرب على زيد تحقق في الزمان الماضي، فحق الكلمة التي بعدها الإضافة والجر[٢٧].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد (أ) - المجلد ٤٨ - آذار لسنة ٢٠٢٣

١٢- باب اسم التفضيل :

حضرت صورة للتعدد في الأوجه الأعرابيّة في باب (اسم التفضيل)، تمثّلت باسم التفضيل وطبيعة الوصف الاعرابي للاسم الذي بعده، إذ يحتمل الجرُّ والنصب بحسب نوعيّة العلاقة بينه وبين الاسم الذي بعد (أفعل التفضيل) والذي يصلح ان يكون مفسراً له، "فإن كان هو الأوّل فاضف أفضل إليه، واخفضه، وإن كان غيره فانصبه، وإضمره نحو قولك: علمت أحسن علمٍ تخفض (علماً)، لأنّك تريد: أحسن العلوم وهو بعضها، وتقول: زيد أحسن علماً، تريد: أحسن منك علماً، فالعلم غير زيد فلم يجز إضافته" [٢٨] ، فحكم الجر أساسه التشابه الواقعي و اتحاد الهوية الخارجيّة بين الاسم الذي قبل (أفعل) و بين الاسم الذي بعده، نحو: زيد أفره عبدٍ ، فالعبد يكون مجروراً إذا كان العبد هو زيد نفسه في الواقع الخارجيّ، وحكم النصب أساسه التغاير المحلوظ في الواقع الخارجيّ في اختلاف الهوية ما بين الاسمين، نحو: زيد أفره منك عبداً ، فالعبد يكون منصوباً ؛ لأنّ العبد ليس زيداً في الواع الخارجيّ ، وإنّما هو مولى زيد [٢٩].

١٣- باب النعت :

حضر التعدد في الأوجه الإعرابيّة في باب (النعت) ، إذ تمثّل بـــــــ: (الرحمن الرحيم) ،إذ حتلمت هاتان الصفتان الرفع والنصب في صور مختلفة استناداً لفلسفة هاتين الصفتين وعلاقتها بلفظ الجلالة (الله تعالى)، فقد قُرئت "بسم الله الرحمن الرحيم، برفع الصفتين جميعاً على المدح. ويجوز (الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما جميعاً عليه. ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأوّل ونصب الثاني. ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأوّل ورفع الثاني، كُلٌّ ذلك على وجه المدح، وما أحسنه ها هنا! و ذلك أن الله تعالى إذا وُصِف فليس الغرض في ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته، لأنّ هذا الاسم لا يعترض شكٌّ فيه، فيحتاج الى وصفه لتخليصه، لأنّه الاسم الذي لا يُشارَك فيه على وجه، وبقيّة أسمائه- عزّ وعلا- كالأوصاف التابعة لهذا الاسم" [٣٠] ، فمسوغات هذا التعدد في الأوجه الإعرابيّة لـــــــــ(الرحمن الرحيم) راجع الى الخصوصيّة الفاردة في هذا الاسم المخصوص للذات الإلهيّة الذي لا يوجد مشارك له في الواقع الخارجي فهو اسم تفرّد به الحق تعالى، وأنّه اسم لا يحتاج الى تعريف وتوصيف حتى يكونا (الرحمن الرحيم) من صفاته ومعرفاته، وإنّما هي أوصاف بمثابة ثناء ومدح للحقّ تعالى وتقدّس.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد (أ) - المجلد ٤٨ - آذار لسنة ٢٠٢٣

هوامش البحث:

(١) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم حسين الخالدي: ٢٥٩.

(٢) ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي، د. وليد حسين: ٣٤٣.

(٣) معاني النحو: د. فاضل السامرائي: ٩/١.

(٤) ينظر: العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف: ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٢.

(٥) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢١٤/٦، ٢١٥، وينظر: الاصول في النحو: ١٥١/١، ١٥٢.

(٦) المصدر نفسه: ٢١٨/٦، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٨٦/١.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٨٣/١، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٦٤/٤.

(٨)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٦٣/٤.

(٩) شرح الرضي على الكافية: ١٥٨/٢.

(١٠) شرح ابن عقيل: ٣/٢، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١٦/١.

(١١)ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٦٢/٤.

(١٢) البسيط في النحو: ٥٧٠/١، ٥٧١.

(١٣) الاصول في النحو: ٨٠/١.

(١٤) المصدر نفسه: ١٩٥/١.

(١٥) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٢٩٦/٣، ٢٩٨.

(١٦)ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٧٥. وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، محمد الخضري: ٢٠١/١

(١٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٨٠/٢، ١٨١، ١٨٢، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٦٧/٢، والاصول في النحو: ٢٩٠/١.

(١٨) الأيضاح العضدي: ٢٠١، ٢٠٢.

(١٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢٢٦/٥، ٢٢٧، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٣٥/١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢١٧/٧.

(٢٠)ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢٣٦/٥.

(٢١) المصدر نفسه: ٢٦٠/٥.

(٢٢) الاصول في النحو: ٥٣/١، ٥٤.

(٢٣) شرح ابن عقيل: ٢٤٥/٢، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٣٧٢/٥.

(٢٤) شرح ابن عقيل: ٢٤٤/٢.

(٢٥) شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: ٢٥١.

(٢٦) الاصول في النحو: ١٢٥/١، وينظر: شرح ابن عقيل: ٣٨/٣، ٨٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢٤٣/٢، ٢٤٤.

(٢٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٨/٣، ٨٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢٤٣/٢، ٢٤٤.

(٢٨) الاصول في النحو: ٢٢٥/١، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: ٧٢٩/٢، شرح الرضي على الكافية :٦٠/٢ وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين ابن هشام: ٢٤١.

(٢٩) ينظر :شرح الرضي على الكافية :٦٠/٢.

(٣٠) الخصائص: ١/ ٣١٠.

(٣٠)شرح التسهيل: ٢٩٧/١.

(٣٠) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣٥٣/٣.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١(أ) – المجلد ٤٨ – آذار لسنة ٢٠٢٣

مصادر البحث ومراجعه:

١- الخصائص ، لابي الفتح عثمان بن جني(،٣٩٣ه) تح: محمد علي النجار، عالم الكتب –بيروت /لبنـــان، ط:الاولى، ٢٠١٢ م.

٢-الاصول في النحو، لابي بكر محمد بن السراج(٣١٦ه)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة- بيـــروت، ١٩٨٧م .

٣-شرح الرضي على الكافية ،رضي الدين الاستراباذي(٧٤٧ه)، تح: يوسف حسن عمـــر، دار المجتبـــى ،مطبعة قلم، ط: الاولى، ٢٠١٠م.

٤_ البسيط في النحو، لابي عبد الله ابن العلج الاشبيلي ، تح: صالح بن حسين العايد، مركز فيصل للبحـــوث مكتبة فهد الوطنية، السعودية، ط: الثانية، ٢٠٢١م.

٥-نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي، د. وليد حســين، دار فضـــاءات-عمـــان، ط: الاولى ،٢٠٠٩م.

٦- حاشية الخضري على شرح ابـــن عقيـــل، محمـــد الخضـــري(١٩٤٤م)، مطبعـــة البـــاب الحلبـــي و أولاده،مصر،١٩٥٤م.

٧-.العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف ،دار غريب- القـــاهرة، د.ت ،٢٠٠١م.

٨-شرح كتاب سيبويه، أبو علي السيرافي(٣٦٨ه)، تح: أحمد حسن مهدلي ،وعلي سيد علـــي، درار الكتـــب العلميّة-بيروت،د.ط،٢٠٠٨م.

٩-معاني النحو، د. فاضل السامرائي،دار الفكر عمان- الاردن،ط: الالثانية، ٢٠٠٣م.

١٠- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم حيسن ناصح الخالدي ،دار الصفاء ،ط: الاولى،٢٠٠٥م.

١١-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك/جمال الدين محمد ابن مالك (٧٨٦٨ه)، تح: محمد باســـل عيـــون السود، دار الكتب العلميّة ، بيروت / لبنان/ ط: الاولى، ٢٠٠٠م.

١٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،أبو حيان الاندلسي، تح: د. حسن الهندواي، دار القلم من(١-٥)، وباقي الاجزاء : دار كنوز اشبيليا الرياض، ط: الاولى، ١٩٩٧م، و٢٠١٣م.

١٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف الحلبي المصري المعروف باسم (ناظر الجيش) (٧٧٨ه)، تح: علي محمد فاخر وأخرون، دار السلام –القاهرة، ط: الاولى ،١٤٢٨ه.

١٤-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابو محمد بدر الدين المرادي(٧٤٨ه)،شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سلميان ،دار الفكر العربي، ط: الاولى ،٢٠٠٨م.

١٥_ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،ابن عقيل الهمذاني المصري(٧٦٩ه)، تح: محمد محيي عبد الدين عبد الحميد، دار التراث –القاهرة /ط: العشرون،١٩٨٠م.

١٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ،أبو اسحاق بن موسى الشاطبي(٧٩٠ه)، تح: محمد ابراهيم البنأ وأخرون ، معهد البحوث العلميّة و احياء التراث الاسلامي بجامعة ام القرى-مكة المكرمة، ط: الاولى،٢٠٠٧م.

١٧- الايضاح العضدي ، أبو علي الفارسي ، تح: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الأداب – جامعة الرياض، ط: الاولى، ١٩٦٩م.

١٨- شرح الندى وبل الصدى ، محمد جمال الدين ابن هشام(٧٦١ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة، ط: الثالثة عشرة ، ١٣٨٣ه.